المحاضرة الثامنة النمو الحضري بين الدول المتقدمة وواقع الدول النامية

تباين النمو الحضري وعوامله

لعل ما حققه المجتمع الغربي من سبق زمني في مضمار التحضر من ناحية، وتعدد الدراسات التي أجريت على المجتمعات الغربية في هذا المجال من ناحية أخرى جعل من المألوف أن نعالج التحضر وعوامله في ضوء تجربة البلاد المتقدمة اقتصادياً لدى الغالبية العظمى من المشتغلين في هذا الحقل ودفع بالبعض الآخر منهم إلى الاعتقاد بأن هذه التجربة وتلك الخبرة الغربية تمثل نموذجاً يحتذي ويتكرر على مر التاريخ حتى في بلاد أخرى وأن اختلفت ظروفها الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية.

غير أن ثمة اتجاه حديث بدا ينمو في حقل الدراسات الحضرية – سواء على أيدي بعض علماء الاجتماع في الغرب، أو بعض الباحثين في عدد من دول العالم الثالث نحو محاولة اختبار مدى صدق النظرية الحضرية الغربية بتطبيقها على واقع الدول النامية وأيضاً نحو إبراز جوانب الشبه والاختلاف في التجربة الحضرية للعالم المتقدم والعالم النامي.

ويرجع فيليب هوسر Ph. Hauser اختلاف الحضرية في العالم الغربي عنها لدول العالم الثالث إلى أربعة عوامل أساسية هي:

1-اختلاف الموقف السياسي العالمي الراهن عما ساد في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. ومن أوضح مظاهر هذا الاختلاف – في نظر هوسر هو تطوير عدد لا يستهان به من المنظمات الدولية التي أخذت على عاتقها مسئولية تقديم العون للبلاد النامية في مواجهة مشكلات التحضر وتحقيق التنمية الاقتصادية.

كذلك ما أسهمت به هذه المنظمات بالفعل في إحداث ثورة ملحوظة في مستويات التطلع والطموح والإنجاز في المجالات الاقتصادية والسياسية معاً:

إلى جانب ما تقدمه الحكومات والسياسيات الدولية من مساعدات فنية لهذه الدول في محاولة لاستقطابها سياسياً وأيدلوجياً.

ومن ثم يبدو من المقبول في نظر هوسر أن نتوقع سير النمو الحضري بمعدلات أسرع في هذه الدول النامية مما كان عليه في القرنين الماضيين.

2-الاختلاف الواضح بين قوى التحضر وعوامله في كل من التجربتين:

فقد كان النمو الحضاري في أغلب البلاد المتقدمة، وما أقترن به من تطور اقتصادي، نتاجاً مباشراً لقوى السوق والمنافسة.

وفي مقابل ذلك من المتوقع أنه مع تزايد التدخل الحكومي والأخذ بسياسات التخطيط المركزي دوراً هاماً وأساسياً في توجيه عمليات التحضر واتجاهاته في بلدان العالم النامي.

بعبارة أخرى من المتوقع أن يؤدي اختلاف التجربتين في هذا البعد إلى تجنب العديد من المشكلات التي واجهتها الدول المتقدمة في مسيرتها الحضرية، وفي نفس الوقت إلى إثارة مشكلات من نوع جديد في كثير من دول العالم الثالث.

ومع أن التخطيط كان عاملاً هاماً في تطوير أجزاء كبيرة من العالم الغربي، إلا أن تزايد استخدام التخطيط المركزي في المناطق النامية سيسهم بدوره في إيجاد أنماط للتحضر تغاير ما ألفته التجربة الغربية من قبل.

وبالإضافة إلى ذلك فإن اختلاف السياق التاريخي الذي أحيط بتجربتي التحضر، قد يسهم هو الآخر بالقدر الكبير في عملية تفسير أنماط التحضر واتجاهاته ومشكلاته بين العالمين النامي والمتطور ففي كثير من بلاد آسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا، كانت المدينة نتاجاً للتجربة الاستعمارية.

ويعني ذلك بدوره أن النمو الحضري في مثل هذه المناطق كان محصلة لتأثيرات خارجية بحته، ولم يكن بحال من الأحول نتيجة لتطور اقتصادي داخلي.

لذلك كانت السمة الحضرية الميزة لكثير من المناطق النامية تتمثل في سيطرة مدينة واحدة كبرى فقط، قامت في الأصل وتطورت في حدود وظيفتها كمركز تجاري يربط المنطقة بالقوى الاستعمارية وتدين في تطورها إلى ارتباطها بنسق إمبريالي أكثر من ارتباطها بدور ما في النمو الاقتصادي القومي

ونتيجة لذلك فإن كثيراً من مدن البلاد النامية تشهد اليوم تضخماً سكانياً واضحاً يتجاوز حدود إمكاناتها الاقتصادية المتاحة.

وإلى جانب ذلك فإن ثمة اختلاف واضح في معدل وطبيعة عملية التحضر في التجربتين الغربية والنامية ففي الوقت الذي استغرق فيه النمو الحضري الغربي فترة تجاوزت القرنين، شهدت البلاد النامية تجربتها الخاصة مع التحضر في فترة لم تتخطى عشرات السنين ولا شك أن تلك القفزة الواسعة نحو تكنولوجيات القرن العشرين التي قطعتها معظم هذه البلاد – متأثرة في ذلك بالخبرة الغربية التي تراكمت على مر السنين – دون أن تمهد لذلك بقاعدة ثقافية أو نظامية تتلاءم والتقدم التكنولوجي الهائل سوف يجعلها تواجه عدداً من المشكلات الحضرية الجديدة، تعكس ما أطلق عليه بعض الباحثين – مثل وليم أجبرن – مظاهر الفجوة أو التخلف الثقافي

3-اختلاف معدلات التوازن بين السكان والموارد

وعلى العكس من النمو الحضاري الغربي – الذي عكس توازناً ملحوظاً بين الزيادة السكانية والموارد المتاحة، وكشف عن عامل طردي للسكان من جوانب الريف يقابله عامل جذب لهم من خلال ما توافر في المراكز الصناعية من موارد وفرص للعمل، والذي وجد فيه الفائض السكاني فرصة أوسع للهجرة إلى مناطق أخرى لم تستغل بعد ... إلخ، كان النمو الحضري في معظم الأقطار النامية مدفوعاً بعامل طردي فقد دفع سكان الريف دفعاً للإقامة في المدن، وكان من نتيجته ارتفاع معدلات الكثافة للمدن النامية بما يفوق الموارد المتاحة، ومما يزيد الموقف صعوبة أن مثل هذه المناطق تكاد تعدم فيها الإمكانيات الجديدة للتوسع لاستيعاب فائضها السكاني الذي يتزايد يوماً بعد يوم وبمعدلات سريعة وأكثر خطورة.

4-اختلاف أنساق القيم:

واستند هو سر في تحليله لهذا الوجه الأخير من وجوه الاختلاف بين التجربة الحضرية الغربية وتجربة الدول النامية، على ما تصوره ماكس فيبر من قبل من وجود علاقة وثيقة بين نسق القيم المرتبطة بالأخلاق البروتستانتية وانتشار الرأسمالية وتحقيق التطور الاقتصادي وبالتالي بلوغ ذلك المستوى من التحضر في البلاد الغربية، إن الأخلاق البروتستانتية وما تميزت به من عقلانية وتأكيد على التحصيل والإنجاز والربح والنجاح ونزعة مادية واضحة، وما ارتبطت به من نسق للتفاعل الاجتماعي لا تجد لها المكان الملائم في أنساق القيم السائدة في بلدان العالم الثالث، حيث تتعارض تماماً مع القيم الإسلامية والعقائد البوذية والهندوسية وغيرها من أنساق العقيدة والقيم والفكر لاتزال – في نظره – تتميز بالطابع التقليدي العاطفي

وتؤكد على المكانة والهيبة إلى جانب إرتباطها بنزعة روحية مسيطرة إن اختلاف نسقي القيم سيؤدي على الأقل إلى اختلاف نمطي التحضر ومعدلاتهما ومشكلاتهما بغض النظر عما إذا كانت تلك النظرة الغربية متغيراً مستقلاً أو تابعاً للخبرة الحضرية، وبغض النظر أيضاً عما إذا كانت مقوماتها "البروتستانتية" هي بحق مقتضيات لازمة لتحقيق النمو الاقتصادي والحضري أم لا.

ومن الطبيعي أن ينعكس السياق التاريخي والاجتماعي والاقتصادي للتجربتين على مظاهر النمو الحضري التي ارتبطت بكل منهما.

فمن ناحية جمعت معظم المدن في المناطق النامية بين خبرتها السابقة على التحضر وتجربة حضرية دفعت إليها عن طريق الاحتلال الاستعماري وأخرى ثالثة بعد تحقيق الاستقلال السياسي لذلك كانت مظاهر التحضر والنمو الحضري "مزيجاً" من ثقافات جد مختلفة أن لم تكن متعارضة ولعل من أبرز الشواهد الدالة على ذلك أن المدينة في البلاد النامية كشفت اليوم – ولا تزال – عن بناء ايكولوجي حضري يماثل إلى حد ما بناء المدينة الصناعية الغربية في الوقت الذي لا تزال تحتفظ فيه بنمط مدينة العصور الوسطى والقديمة.

كذلك فإن اختلافات التنظيم الاقتصادي وتباين معدلات انتشار الحضرية كطريقة للحياة بين المناطق النامية والمناطق المتقدمة، يمكن تتبعها وتفسيرها في ضوء اختلاف القوى الدافعة للنمو الحضري.

ان التجمعات السكانية الكبرى في معظم البلدان النامية ، كانت ولا تزال نتاجاً مباشراً لتكاثف السكان في تقارب مكاني تميز بالاحتقان والتزاحم وفي مثل هذه الظروف لم تكن زيادة حجم السكان وكثافتهم عاملاً يؤدي بالضرورة إلى تزايد تقسيم العمل وارتفاع معدلات الإنتاج وتعقد التنظيم الاقتصادي بل كانت هذه الزيادة السكانية – ولا تزال – من أهم معوقات انتشار مظاهر الحضرية كطريقة للحياة، أي كتغير جذري في مستويات المعيشة ومعدلات الإنجاز والتنظيم الاجتماعي وأشكال الحكومة والسلطة وأنماط السلوك وأنساق التفاعل مثلما حدث في التجربة الغربية.

وهناك محاولة أخرى قام بها أحد الباحثين المعاصرين لاختبار النظرية الحضرية الغربية في حدود الواقع الأمبيريقى للبلاد النامية، لقد قدم ماكجي T.Mcgee لمحاولته هذه بعرض سريع وموجز للتعميمات التي تضمنتها النظرية الحضرية فيما يتعلق باتجاهات النمو الحضري ومظاهره ونتائجه في العالم الصناعي الغربي، وحاول بعد ذلك أن يتلمس جوانب الاتفاق أو التباين بين مقومات هذه النظرية والتجربة الحضرية التي مرت بها حديثاً المناطق النامية في أجزاء متفرقة من العالم، ونحاول فيما يلي أن نوجز أهم ما كشفت عنه المحاولة من نتائج.

أولاً: في تحليله المقارن للمظاهر الديموغرافية لعملية التحضر والنمو الحضري

انطلق ماكجي مما اسماه بنظرية "التحول الديموغرافي"، والتي لخصت اتجاهات النمو الحضري في الغرب من وجهة النظر الديموغرافية في ثلاث اتجاهات أساسية:

اتجاه يمثل مرحلة ما قبل الصناعة، تميز بارتفاع معدلات المواليد والوفيات، فأوجد تركيباً سكانياً ثابتاً نسبياً وأكثر شباباً وأصغر حجماً.

واتجاه يمثل مرحلة التصنيع المبكر فقدم نموذجاً سكانياً انخفضت فيه معدلات الوفيات بينما استمرت معدلات المواليد في الارتفاع المضطرد، مما أدى إلى زيادة معدلات النمو السكاني، ثم أخيراً اتجاه تميز بمعدلات أكثر انخفاضاً للمواليد والوفيات، مما أسلم في النهاية إلى تركيب سكاني ثابت وأكبر سناً وأوسع حجماً كذلك حددت نظرية التحول الديموغرافي في

المظاهر الديموغرافية للنمو الحضري في مظهرين أساسيين هما: النمو السكاني السريع والمضطرد للمدن والمراكز الحضرية منذ سنة 1800، ثم تزايد نسبة سكان المدن بالمقارنة بنسبة سكان المناطق الريفية من ناحية، أو بمعدلات النمو السكاني الكلي من ناحية أخرى.

ويوضح الباحث بعد ذلك كيف أن كثيراً من التعميمات التي ساقتها نظرية التحول الديموغرافي – كما صيغت استناداً على التجربة الحضرية الغربية – لم تعد ملائمة لسياق العالم النامي وواقعه الأمبيريقى وفي هذا الصدد، استشهد بالدراسة التي أجرتها جنات أبو لغد J. Abu Lughad على مصر ، واهتمت فيها بتطبيق مبدأ التمايزات الريفية الحضرية الذي قدمته هذه النظرية وكان من أهم ما توصلت إليه الباحثة، أن معدلات الخصوبة في الريف والحضر المصري متماثلة إلى حد كبير، وأن التجربة المصرية قد كشفت عن نتائج مغايرة تماماً لنتائج التجربة الغربية فيما يتعلق بارتفاع معدلات الوفيات الحضرية عنها في الريف (حسب ما تقرر النظرية الغربية).

كما أن ارتفاع معدلات المواليد في المناطق الحضرية، وانخفاض معدلات وفياتها – بالمقارنة بالتجربة الغربية – سيؤدي في نظر الباحثة إلى زيادة النمو السكاني الحضري الناجم عن الزيادة الطبيعية بمعدلات أكبر منه في المناطق الريفية وقد فسرت الباحثة ذلك الاختلاف بين التجربتين المصرية والغربية في هذا الصدد في حدود اختلاف تكنولوجيات ووسائل ضبط النسل والوفيات إلى جانب اختلاف الانساق الاجتماعية والثقافية.

وكان من أهم ما أوضحته أنه في معظم البلدان النامية ذات الكثافة السكانية العالية والمستوى الأقل تطوراً للتصنيع، كالهند ومصر مثلاً، تكون معدلات الزيادة الطبيعية في المدن أكثر ارتفاعاً ومن ثم فإن عملية التحضر (كتحول للسكان من المناطق الريفية إلى الحضرية) لن تحدث بنفس المعدلات التي حدثت بها في العالم المتقدم.

ذلك لأن زيادة النمو السكاني في المراكز الحضرية النامية لا يرجع إلى عامل الهجرة الريفية الحضرية وحده، بل يرجع أيضاً إلى عامل الزيادة الطبيعية للسكان الحضريين أنفسهم على عكس ما حدث في أوربا الغربية والولايات المتحدة وغيرها من الدول التي كانت شواهد واقعها وتجربتها الحضرية هي الأساس الذي استندت إليه نظرية التحول الديموغرافي.

ومرة أخرى نجد ماكجي يستند إلى البيانات الاحصائية والدراسات التي أجريت على بلدان العالم الثالث مثل دراسة جيرالديريز G.Breese وكنجزلي دافيز K.Davis في محاولته تفنيد تعميمات نظرية التحول الديموغرافي.

وكان من أهم ما أشار إليه الباحث هو أن معدلات النمو السكاني الحضري في هذه البلاد تفوق بدرجة ملحوظة معدلات نفس المرحلة المناظرة لتاريخ النمو الحضري في دول العالم المتقدم.

وبالإضافة إلى ذلك أشار ماكجي إلى اختلاف مستويات التحضر بين التجربتين النامية والمتقدمة. فقد أتضح أن أكثر من نصف سكان دول أمريكا اللاتينية يقيمون في مناطق حضرية، هذا في الوقت الذي تقيم فيه نسبة 13% فقط من سكان معظم البلاد الأفريقية في مدن ومراكز حضرية كبرى باستثناء مصر. ومع ذلك فإن الشواهد تؤكد – كما قال الباحث – أن الغالبية العظمي من سكان العالم الثالث لا تزال تعيش في مناطق ريفية.

وأنه من المتوقع أن يستمر النمو الحضري في السير بمعدلات سريعة تفوق ما كانت عليه في البلدان الغربية.

ثانياً: ناقش الباحث ما أكدته النظرية الحضرية الغربية من تعميمات ترتبط بالمظاهر الاقتصادية للنمو الحضري

وكان من أهم ما حددته من مظاهر في هذا الصدد ذلك التغير البنائي للمهن، الذي وقع بعد تحول القوة الزراعية إلى أنشطة صناعية ارتبط نموها وتزايدها بالثورة الصناعية كما أدت وفي نفس الوقت إلى اتساع حجم العمالة بقطاع الخدمات والإدارة وغيرها.

ويرتبط بهذا المظهر السابق تصور خاص لعملية التحضر على أنها تحول سكني من القطاع الريفي الى القطاع الحضري، ومن ثم فإن الافتراض الأساسي الذي انطلقت منه هذه النظرية أن التطور الاقتصادي يؤدي بالضرورة إلى التحضر وكانت المدينة وفقاً لهذا التصور شكلاً من أشكال التنظيم الاجتماعي الذي يزيد من كفاءة النشاط الاقتصادي وتطوره ثم يستعرض ماكجي بعد ذلك من الانتقادات التي وجهت لمحاولة تطبيق هذه النظرية الغربية للتنبؤ بمجريات الأمور في البلدان النامية مثال ذلك الانتقادات التي وجهها أندري فرانك A.G. Frank ، وتلك التي عرضها بيرت هوسليتز B.F. Hoselitz ويستخلص منها عدداً من النتائج المرتبطة بتحليل الخصائص البنائية المميزة لمد العالم الثالث، والدور الذي لعبته في مجال التنمية الاقتصادية وكان من أهم ما تعرض له ماكجي قضية تغير البناء المهني التي صاحبت عمليات التحضر حيث ذهب إلى أن الشواهد المستمدة من واقع البلاد النامية لا تؤكد وقوع تغير مماثل للتغير الغربي في التركيب المهني، بل أوضحت ظهور نمط مخالف سبقت فيه معدلات التحضر (الإقامة في المدن)، من حيث السرعة والحجم، معدلات التوسع في العمالة الصناعية، كما تميز بالتحول المباشر من الأعمال الزراعية إلى أعمال الخدمات. ومن ثم تميزت الغالبية العظمى من مدن العواصم في العالم الثالث بغلبة القطاع الخدمي على باقي القطاعات الاقتصادية وكان ذلك – على حد تعبير ماكجي – من السمات البارزة لمظاهر التحضر الزائف في هذه البلاد

ويخلص الباحث في نهاية محاولته إلى نتيجة هامة مؤداها أنه رغم ما قد يكون هناك من تماثل شكلي لعملية التحضر بين العالم الغربي ودول العالم الثالث، إلا أن تعدد وامتزاج مقومات هذه العملية في الدول النامية يقوض ركيزة أساسية من ركائز النظرية الغربية إذا طبقت على واقع هذه الدول وهي الادعاء بأن المدينة هي العامل الأول والأساسي لكل عمليات التغير الواقعة أو المحتملة.

إن السياق الاجتماعي والاقتصادي لأغلب دول العالم الثالث يتعارض تماماً مع تأكيد أن المدينة مصدر لكل تغير، ويجعل هذا التأكيد إطاراً مرفوضاً لتحليل ما وقع فيها من تغيرات. ولذلك يتعين علينا وباستمرار أن نبحث عن الظروف المرتبطة سواء بتخلف هذه المجتمعات أو بتنميتها في كل محاولة لنا لتحديد دور المدن في عملية التحضر وما يرتبط بها من مظاهر للتغير، خاصة وأن هذه المدن أجزاء من كل مركب لا يمكن فصلها عن سياقها أو واقعها الأكبر.

أ) الأزمة الحضرية في دول العالم الثالث

يقطن ثلثي سكان العالم في بلاد نامية، وفي هذه البلاد تحدث أقصى التغييرات في مستويات الخصوبة والتحضر معاً. حيث يتضاعف عدد سكان المدن الكبرى في هذه البلاد . وبالمقارنة، يتبين أن هذه النسبة في النمو الحضري ترتفع كثيراً عن نسبتها في أمريكا الشمالية وأروبا أثناء أكبر فترات توسعها الحضري في القرن التاسع عشر وأكثر من ذلك فليس هناك دليل على أن معدل السرعة في الزيادة السكانية تسير نحو البطء بل وتشير تقديرات الأمم المتحدة إلى أن 85% من زيادة سكان العالم الحاليين التي سوف تحدث بين 1970 و 2000 سوف تكون في بلاد العالم النامي، وأن أغلبها سيقع في المدن والمراكز الحضرية الكبرى بها.

وفي الوقت الذي لا تزال فيه بلاد العالم النامي ريفية بوجه عام إلا أنها تحتوي على ثلث سكان الحضر في العالم وعلى عشرات من أكبر مدن العالم. فالسكان الحضريين في البلاد النامية أكبر الآن من سكان مدن العالم حتى 1950.

ويتزايد السكان الحضريون في العالم النامي وسوف يستمرون في الزيادة في القرن الحالي. وفي الوقت الذي تتميز فيه كل مدينة وكل دولة نامية بعدد من الخصائص المميزة إلا أن مدن العالم النامي ككل تتفق في بعض الصفات المشتركة هي:

أ) تأثيرات النمو السكاني المتزايد

يجب أن تبدأ أي مناقشة للبلاد النامية والمشكلات التي تواجه مدنها بقدر من الفهم لمعدلات ومعنى النسب الحالية للنمو السكاني. ففي أثناء الفترة من 1960 إلى 1970، زادت البلاد النامية – إذا شملت الصين – في مجموع سكانها بحوالي نصف بليون شخص . ومن المؤكد أن زيادات بمثل هذا الحجم سوف تخلق ضغطاً لا يمكن تحمله للطعام وأحوال المعيشة الأفضل وزيادة التعليم والتوظف كما ستشير لا محالة مشاكل جديدة للنمو الحضري.

إن مجموع سكان البلاد المختلفة يزيد حالياً بأكثر من 50 مليون شخص في العام. ومعنى هذا إضافة 50 مليون شخص في السنة يجب أن يحصلوا على طعامهم وملبسهم واسكانهم كمطلب ضروري بالفعل قبل أن تبدأ هذه البلاد النامية في التفكير في تحسين ظروف العيش والإقامة للأعداد الموجودة.

وبطبيعة الحال فإن زيادة زيادة السكان تزيد من تفاقم المشاكل الخطيرة القائمة بما فيها مشاكل التطور الاقتصادي.

فالميزانيات التي يمكن أن تخصص للتنمية الاقتصادية تستهلك في توفير أدنى قدر ممكن من متطلبات المعيشة والخدمات للعدد المتزايد دائماً من السكان.

وبدلاً من زيادة استثمار رؤوس الأموال في بعض البلاد النامية تجدها مضطرة إلى زيادة انفاقها في مواجهة زيادة سكانها

فالبلاد النامية بها "من أربعين إلى خمسة وأربعين في المائة من سكانها تحت سن الخامسة عشر في مقابل خمسة وعشرين إلى ثلاثين في المائة في البلاد الصناعية".

وكما هو معروف فإن القاعدة المقبولة هي أن النسبة المئوية من الدخل القومي التي يجب استثمارها فقط للمحافظة على الإنتاجية من الانهيار تبلغ ثلاث مرات من النسبة المئوية للزيادة في قوة العمل.

وبمعنى آخر فإذا كانت قوة العمل تزيد بنسبة 3% في السنة فهي سوف تأخذ استثمارها 9% من الدخل القومي للمحافظة على الإنتاجية من الانهيار ومن ثم فإن الفرق بين نسبة زيادة السكان ونسبة زيادة الإنتاج الصناعي الذي يتخذ دائماً كمؤشر لقياس مدى التقدم الحقيقي للمجتمع، تأخذ في هذه البلاد اتجاهاً معاكساً (أي تفوق الزيادة السكانية على زيادة الإنتاج) في أغلب الدول النامية بما لا تبعث بحال من الأحوال على التفاؤل. وبالإضافة إلى المطالب الاقتصادية المفروضة على البلاد النامية بظهور الأفواه الجديدة التي تطلب الطعام، فهناك أيضاً مطالب متزايدة لمن هم موجودون بالفعل

لقد حدث ما يشبه ثورة الحياة وفرصها في كثير من دول العالم الثالث لأن الأعداد المتزايدة من سكان البلاد النامية وخاصة في المدن – أصبحت أكثر وعياً، بأن أحوال فقرها ليست هي النظام الطبيعي الثابت للحياة في كل مكان. خاصة بعد أن أدت التطورات في تكنولوجيا الاتصال إلى انفتاح الطبقات الدنيا الحضرية على مستويات عليا للمعيشة.

ولقد كان من الضروري أن يصبح لدى السكان الحضريين بتعرضهم الزائد لبدائل وزيادة وعيهم بالطرق غير التقليدية للحياة توقعات عن أنفسهم وعن مستقبل أطفالهم، كثيراً ما تضطر الحكومات إلى أن تتجاهلها لأنها غير قادرة بالفعل على تحقيقها ومع أن البلاد النامية تختلف في نسب التطور واتجاهاته إلا أنها جميعاً تعاني بدرجات مختلفة من مشاكل عامة تتمثل في انخفاض الإنتاج الصناعي وانخفاض نسب المدخرات، والطرق والمواصلات السيئة، والنسبة العالية من السكان التي تعمل في الزراعة، والخدمات الصحية غير الكافية، وأنساق التعليم غير الكفء، وارتفاع نسبة الأمية، والتغذية غير الصحية وأحياناً سء التغذية.

وحسبنا أن نشير إلى أنه في الوقت الذي يمثل فيه سكان البلاد النامية ثلثي سكان العالم على الإطلاق إلا أن ما قدر أو متاح لها لا يتجاوز سدس دخل العالم وثلث إنتاج الطعام وعشر الإنتاج الصناعي وعلى العكس من دول العالم المتقدم، فإن الكثير من البلدان النامية تواجه بالعديد من المشكلات الحضرية الراهنة أو الوشيكة الوقوع فيما يتعلق ببرامج التنمية الاقتصادية فيها.

فالحضرية في هذه البلدان تفرض عبئاً ثقيلاً على تكوين رأس المال والبنية الأساسية الحضرية التي تشمل المرافق والخدمات العامة والإسكان ولنقل ...الخ. ويزداد هذا العبء ثقلاً عندما تتفوق معدلات التحضر – ديموجرافياً – على معدلات النمو الاقتصادي والإنتاجية.

وفي الوقت الذي تبحث فيه البلدان المتقدمة عن وسائل فعالة لإبطاء سرعة التحضر حتى وإن لزم الأمر إلى دفع سكان المناطق الحضرية المزدحمة للرجوع إلى مناطق الظهير الزراعي أو جوانب الريف من خلال برامج زيادة إنتاجية العمل الزراعي، وجعل القرى أكثر جاذبية للسكان أو من خلال سياسات اللامركزية الإدارية والصناعية...الخ.

نجد أن النمو السريع والمتزايد للسكان في البلدان النامية وعدم القدرة على توفير التسهيلات الضرورية والخدمات الأساسية، كانت سبباً في مواجهة الكثير من مدنها مشكلات اقتصادية خطيرة.

ولقد سبق لنا أن أوضحنا كيف يختلف توزيع سكان الحضر في أغلب البلدان النامية عنه في الدول الأكثر تقدماً، وكيف تنفرد بلدان العالم الثالث بوجود عدة مدن كبرى تفوق في حجمها ما يعادل خمسة أو عشرة أضعاف حجم سكان المدن التي تليها. ومن الغريب أن تطور هذه المدن – كما سبقت الإشارة – لم يكن نتيجة لازمة عن التطور الاقتصادي الطبيعي، بل كان نتيجة مباشرة لسياسات المستعمر أثناء فترة الاستعمار، حيث تطورت المدينة الكبيرة كرابطة بين البلد المستعمر والبلدان المستعمرة الأم.

وهناك العديد من الشواهد التي تؤكد أن المدينة الكبيرة – حتى بعد الاستقلال – لا تزال تحتفظ بدورها كرابطة بين الصفوة المحلية والعالم الخارجي وأنها تكشف باستمرار عن توجيه خارجي أبعد ما يكون عن خدمة التطور الاقتصادي للبلاد. خاصة وأن نشاطاتها ووظائفها المختلفة تميل إلى خدمة مصالح سكان غرباء عنها يتخذونها كنافذة على الأسواق العالمية أكثر مما تميل إلى خدمة السكان الأصليين وإلى تطوير وإنعاش السوق المحلية.

أما عن علاقة التصنيع بالتحضر والنمو الحضري في البلدان النامية فمسألة تتسم بالتعقيد والتشابك بالدرجة التي قد تكون سبباً في وقوع العديد من المشكلات الحضرية التي تواجه مدن العالم الثالث، وذلك بسبب وجود "المدينة الرئيسية" أو المدن المليونية. حقاً لقد وجدت المدن الكبرى في هذه البلاد قبل الأخذ بسياسات التصنيع إلا أنه يلاحظ أن للمدينة الكبيرة تأثير سلبي ملحوظ على تقدم أو حتى نمو مناطق حضرية أخرى. وسنعود مرة أخرى لمناقشة هذه المسألة على نحو مفصل،

ويكفي هنا أن نشير إلى أن المدينة الكبرى في دول العالم الثالث – على خلاف مثيلاتها في العالم المتقدم – قد تكون في أغلب الأحيان من أهم وأخطر معوقات التنمية الاقتصادية أكثر من كونها دافعاً لها.

ومن الناحية الاقتصادية، فإن الدول النامية في كل من آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، ما لم يكن لديها بترول أو مواد أخرى قيمة – تجد نفسها محصورة في نسق تظل فيه أسعار المواد الخام التي تنتجها ثابتة نسبياً، بينما ترتفع تكاليف البضائع المستوردة ارتفاعاً مذهلاً.

وفي الوقت الذي تبحث فيه هذه الدول عن تحقيق بعض الإنجاز في مجال التقدم الصناعي، تتحكم الدول المتقدمة في ميكانزمات السوق العالمي على نحو تقلل فيه تأثيراته المرتدة إلى الدول النامية من قيمة أو جدوى أي تقدم تحرزه في هذا الصدد.

وهكذا تشير المعطيات إلى أنه بالنسبة لكثير من الدول النامية قد تصبح مكانة "التخلف" وثيقة الصلة بها، ذلك لأنه حتى وإن لم تصبح الدول الفقيرة أكثر فقراً – ككل – فإن الدول الغنية تصبح أكثر غنى. ونتيجة لذلك فإن الفجوة بين البلاد المتقدمة والبلاد النامية تزداد بدلاً من أن تقل. ويكفي أن نشير إلى نتائج الدراسة التي قام بها قسم الشئون الاجتماعية والاقتصادية في الأمم المتحدة عن 150 دولة في العقد بين 1960 – 1970 أوضحت أن متوسط الإنتاج لكل فرد في البلاد المتقدمة ارتفع بمعدل 43% في مقابل زيادة 27% في البلاد النامية.

وتعد مشاكل العمالة من أهم المشاكل العامة التي تواجه المدن في البلاد النامية بعد مشكلة النمو السكاني – فالموقف الذي تواجهه البلاد النامية يختلف بطبيعة الحال عن موقف البلاد الغربية المتقدمة اقتصادياً أثناء فترات نموها وتوسعها الحضري الصناعي المبكر. ففي القرن الماضي، وبصفة خاصة في السنوات الأولى للتصنيع في أوربا كان الفلاحون والقرويون ينجذبون إلى المدينة بسبب الفرص الاقتصادية التي كانت تقدمها المدن والمراكز الحضرية آنذاك، حيث كانت الوظائف في الصناعة والخدمات متاحة بشكل عام، وحيث كان هناك مطلب مستمر للعمال غير المهرة قليلي الأجور وكانت هذه حقيقة في كل من أوربا وأمريكا الشمالية.

أما الموقف في البلاد النامية فمختلف تماماً. حيث نجد أن العمال يتسابقون إلى المدن لا بسبب توافر فرص العمل بها، بل لأن الموقف في المناطق الريفية والقرى الصغيرة أصبح أكثر سوءاً.

وبعبارة أخرى يندفع الناس إلى المدن بسبب تضخم السكان في الريف وليس بسبب النمو والتوسع الاقتصادي الحضري.

وقد أدى هذا النمط من الهجرة الريفية الحضرية في مدن العالم الثالث إلى مشاكل ضخمة. فلم يستطع بناء إسكان كافي يقابل النمو السكاني، وأدى هذا إلى إقامة مدن رديئة صغيرة في مناطق متفرقة في ضواحي المدن الكبرى في البلاد النامية. وهذه المدن الرديئة التي أنشئت على أكواخ من طوب مضغوط ومن بقايا أخرى كونت إسكاناً لملايين من الوافدين الجدد إلى المدينة. وقد امتدت خطوط الكهرباء من كوخ لآخر ولكن هذه المناطق السكنية كان ينقصها الماء والمدارس والتسهيلات الصحية.

وهناك أيضاً مشكلة هامة في مدن البلاد النامية وهي مشكلة البطالة. ففي كثير من المدن نجد أن ربع القوى العاملة عاطلة، وكثير من الذين لهم وظائف يحصلون على وظائف أقل مما يملكونه من مهارات. وبالإضافة إلى المشاكل التي تسببت عن ذلك مثل مشاكل الإسكان والبطالة، فإن النمو السريع للسكان وما ينتج عنه من ارتفاع نسبة مئات العمالة (الأفراد دون سن العمل) على غيرهم تسبب في إعاقة التطور الاقتصادي ويلاحظ أن 42% من السكان في البلاد النامية هم تحت عمر 15

عام بالمقارنة بـ26% في البلاد المتقدمة. ومعنى زيادة نسبة الأطفال الذين يعولهم أهلهم فإن الأموال يجب أن توجه إلى الإسكان والتعليم والطعام والملابس بدلاً من استثمارها في التطور الاقتصادي. وقد زاد إنتاج كل فرد فيما بين 1960 و1970 في البلاد المتقدمة بنسبة 43% في مقابل زيادة 27% في الدول النامية.

زد على ذلك أن القطاع الحديث للاقتصاد في البلدان النامية يمثل نسبة صغيرة جداً من النسق الكلي، لذلك يلاحظ أنه بالرغم من بعض المكاسب التي تحققت في مجال الإنتاجية الصناعية ورغم بعض الزيادات التي لحقت الدخل القومي العام، إلا أن نسبة البطالة تظل مرتفعة. ذلك أن التصنيع الذي يبدأ من أقل مستوى في العالم النامي لم يكن له إلا تأثيراً هامشياً فقط على فرص العمالة على الرغم من ارتفاع معدلات نموه وتوسعه ، لذلك فمن الشائع أن نجد أن نسبة البطالة في الدول النامية تعادل ما يزيد عن ربع القوى العاملة، كما أنه من الشائع والمألوف كذلك أن يزداد إقبال سكان الحضر على العمل في مجالات معينة دون مستوى خبراتهم أو مؤهلاتهم وثمة مشكلة حضرية أخرى، لا تقل عن سابقتها أهمية أو خطورة في البلاد النامية هي انتشار مدن الأكواخ في مستوطنات كبيرة حول المدن الكبرى. أن سوق الإسكان في أي مكان من العالم النامي لم يستطيع أن يلاحق الانفجار السكاني الحضري، أحيطت المدن الرئيسية في العادة "بضواحي" من مدن الأكواخ التي تأوي القادمين الجدد للمدينة. ومع اختلاف الأسماء التي تطلق على هذه الأحياء المتخلفة إلا أنها تؤدي نفس الوظيفة في كل مكان، حيث تأوي إليها أصحاب أقل الموارد ممن لا يجدون لهم مكاناً آخر يأوون إليه. وتشير التقديرات إلى أنه في كثير من المدن تستوعب هذه المستوطنات المغتصبة ما يقرب من أكثر من ثلث كل السكان الحضريين.

وفي هذه المناطق تبنى الأكواخ عشوائياً من أي مواد متخلفة من المباني كقطع الأخشاب وقطع المعدن غير المستوية تتجمع معاً ليقام بها مأوى. ولأن هذه المدن من الأكواخ استولت على الأرض وشغلتها بشكل غير مشروع، فإنه لا يحق لها أن تطالب بخدمات ومن ثم تكاد تخلو تماماً من الشوارع المجهزة والشرطة والخدمات والمرافق والتسهيلات الحضرية الأخرى. ونتيجة للازدحام وتدني المستوى الاقتصادي للسكان تتفاقم المشكلات الصحية بشكل يهدد حياة الآلاف منهم.

ب) مشكلات التحضر الزائد

إن انتقال السكان من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية ظاهرة ظلت ملازمة للنمو السكاني العالمي في العقود الأخيرة. وتقع أهمية هذا الاتجاه العالمي وخطورته في تلك المشاكل التي تتميز بها الآن كثير من المدن. مثل جرائم الملكية وجرائم العنف ومشاكل الازدحام والمرور والإسكان وتلوث البيئة. زد على ذلك حقيقة أنه ليس لدى مناطق كبيرة من السكان الحضريين في كثير من الدول النامية أي ميل نحو تطوير خدمات البيئة الأساسية الحضرية كالمدارس والمستشفيات ومياه الشرب والكهرباء وخدمات المرافق العامة وما غلى ذلك وترتبط مشكلة زيادة التحضر ارتباطاً وثيقاً مع الكثافة. فاصطلاح زيادة التحضر يتضمن عادة الاعتقاد أن بلداً نامياً معيناً به نسبة عالية جداً من سكانه يسكنون في مدن بكثافات تضر بالصحة ومستوى المعيشة والسلوكيات ورفاهية السكان بوجه عام.

وأهم من ذلك أن "التحضر الزائد" يعني أن سكان الحضر في دولة ما يزداد عددهم لدرجة لا تتوافق مع مستوى تقدمها الاقتصادي. فمصر مثلاً أكثر تحضراً من درجة تقدمها الاقتصادي المتوقع: وفي الحقيقة فهي أكثر تحضراً من فرنسا والسويد وكلتاهما بلد صناعي، ولذلك يشير بعض الباحثين إلى مصر على أنها زائدة في تحضرها وأنها بمرحلة عصيبة من التحضر الزائد.

وفي الوقت الذي بذلت فيه بعض المحاولات للاحتفاظ باصطلاح "التحضر الزائد" بعيداً عن أي حكم تقويمي، إلا أنه عادة ما يقترن بالاصطلاح بعض الإضافات السلبية التي تشير إلى أن زيادة التحضر ظاهرة غير طبيعية أو اصطناعية، أنها ضارة

للنمو الاقتصادي. وقد عبرت عن ذلك إحدى نشرات الأمم المتحدة في تقرير لها نصه: "وهكذا تنم النسبة الحالية السريعة للتحضر التي نشاهدها في البلاد الآسيوية عن توافق في النمو الصناعي بل إلى نقله للسكان من وظائف زراعية أقل إنتاجاً إلى قطاع آخر يتميز بالعمالة غير المنتجة ونعني به الإنتاج المهني اليدوي وتجارة التجزئة والخدمات المحلية في المناطق الحضرية".

وبالتأكيد فإن الكثيرين من الفلاحين في الريف يهاجرون إلى هذه المدن ليس لأن هناك فرص عمل متاحة ولكن لأن الكثافات العالية الريفية ترغمهم على ترك الأرض الزراعية. كما أن تيارات الهجرة المتدفقة إلى المدن تأخذ في التزايد لأنه ليس أمام المهاجرين مكان آخر يذهبون إليه ولأن المدينة تقدم لهم على الأقل عملاً هامشياً.

وهناك وجهة نظر أخرى ترى أن الصورة بكاملها ليست كئيبة كما يوضح ذلك هذا المصطلح "التحضر الزائد"، لأن إنتاجية المهاجرين الريفيين إلى المدن أعلى هناك منها في المناطق الريفية ولأن مستوى دخل الفرد في المدن هو دائماً أعلى منه في المناطق الريفية. ويدلل أصحاب هذه النظرة على صحة رأيهم بأن المعطيات الأمبيريقية لا تشير إلى ولا تؤكد ذلك الاعتقاد بأن التحضر السريع للبلدان النامية يكون معوقاً للتقدم الاقتصادي.

وأنه وإن كانت الحياة في المدينة تحفها الكثير من الصعوبات إلا أنها ليست أسوأ حالاً من حياة الريف، بل توجد في المدينة باستمرار آمال عريضة لإمكانية تحسن الأحوال. وهكذا تتخذ هذه النظرة من ظاهرة النمو السريع للمدن علامة إيجابية للتقدم الاجتماعي والاقتصادي لبلد ما على أساس أن المدينة ليست فقط هي المجال الأول الذي يعكس التغير بل هي أيضاً مصدر للتغير. إن نمو المدينة أمر يرتبط بالتحول من الزراعة إلى الصناعة وبالترشيد الاقتصادي ونسب المواليد والوفيات المنخفضة وبزيادة التعليم وباختصار (عملية التحديث).

وطالما أن التحضر يرتبط بالتقدم التحديثي لطريقة الحياة، فالمشكلة بالنسبة للعالم النامي ليست زيادة التحضر في ذاته بل في زيادة الأعباء التي تفرض باستمرار إذا أريد للمدينة أن تقوم بما يناط لها من وظائف جوهرية في مجال التغير والتحديث.

وتتميز المدن الرئيسية – في نظر جيفرسون – بعدد من الخصائص المرتبطة بنشأتها وتطورها ومن المحتمل وجود المدن الرئيسية عندما تكون هناك أحد الأحوال الآتية:

هي أنها أولاً: تظهر في بلاد كانت تعتمد سياسياً واقتصادياً على غيرها.

وثانياً: فقد تظهر في بلاد هي الآن صغيرة ولكنها كانت ذات مساحات شاسعة في زمن مضى (مثل فيينا في النمسا) التي كانت تحكم في عصر الإمبراطورية النمساوية – الهنجارية، وأكرا التي كانت حتى أوائل الستينات هي المركز الإداري لأفريقيا الفرنسية الغربية.

ثالثاً: فهي تظهر في بلاد يكون فيها مدى التقدم الاقتصادي لا يحتاج إلى مدن متوسطة في الحجم.

ولقد دلت الدراسات القائمة على معطيات عالمية على أن وجود المدن الرئيسية يرتبط بعدد من الظروف الأخرى هي:

1-كثافة السكان في أماكن صغيرة.

2-الدخل الفردي المنخفض.

3-الاتجاه للتصدير والاقتصاديات الزراعية.

4-التاريخ الاستعماري الطويل.

5-النمو السريع في السكان.

ولقد كشفت الدراسات التي أجريت حول مشاكل التطور الإقليمي في بعض الدول النامية في ارتباطها بعمليات التحضر المتروبوليتي عن أن زيادة تركيز السكان والنشاط الاقتصادي في المدن الرئيسية، من شأنه أن يجعل هذه المدن تتمثل بعض الخصائص التي تميز العالم النامي هي:

1-كانت اقتصاديات هذه المدن في البدايات الأولى لنشأتها وتطورها تتجه نحو التصدير إلى جانب أنها كانت متخصصة في أنشطة سياسية وإدارية. أما اليوم فتعتبر الصناعة والخدمات هي الأنشطة الاقتصادية الأولى فيها.

2-قد ينتج عن التركيز على الصناعة بعض مزايا اقتصادية. ومن ثم فإن الدخل الذي يتحقق في المناطق الهامشية يجد طريقه إلى منطقة المتروبوليتان. كما أن النسبة العالية للعائد كثيراً ما تنجذب رؤوس أموال أكثر ويؤدي هذا بدوره إلى زيادة المشروعات وخاصة الخدمية منها.

3-يزيد التركيز على الصناعة – وخاصة على ما يصاحبها من خدمات – من فرص العمالة. فالقوة البشرية المدربة الماهرة تنجذب إلى المدينة من المواقع الهامشية وهكذا فإن المدينة لا تزال تمثل ميزة نوعية وكمية بالنسبة للبلد النامي.

4-يسير تركيز السكان والأنشطة الاقتصادية مع تمركز النشاط الإداري، حيث تزداد القوة صانعة القرار في المدينة الرئيسية بينما تقل هذه القوة في المدن الأخرى والمدن الصغيرة. وهكذا يكون للمدينة الرئيسية نصيب الأسد في أموال الاستثمار المتاحة.

5-تتقرر البنية التحتية الأساسية للدولة حسب احتياجات المدينة الكبيرة، ويشجع هذا بدوره على زيادة التركيز.

حقاً قد يؤدي تقدم النمو والتطور الاقتصادي إلى زيادة في التركيز والذي يؤدي بدوره إلى زيادة في النمو، غير أنه ما لم يخطط لهذا النمو والتركيز فإن المدينة الرئيسية تصبح هي السائدة أكثر وأكثر على بقية أنحاء الدولة على المستوى الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، بمعنى أن تتركز وظائف الحكومة والتعليم والتجارة كلها في العاصمة وينتج عن ذلك زيادة في التركيز وزيادة في المشكلات التي تواجه سكان المدينة غير أنه مهما يكن من الآثار السلبية لمثل هذه المدن ومهما يكن من حجم المشكلات التي تواجهها فهي لا تزال – في نظر الكثير من الباحثين، حتى هوسليتز نفسه – مراكز للتغير الاجتماعي والاقتصادي في البلاد.

لقد أكدت تجارب الدول النامية أن حركات استقلالها قد استمدت أفكارها ودعمها من سكان الحضر كما أن هؤلاء السكان لايزالون يقودون مسيرة العمل التنموي حتى في المناطق الريفية. وفي هذا الصدد يشير "هوسليتز" في مثال آخر له، إلى أن المدينة الرئيسية في آسيا هي أهم مراكز التغير .... وخاصة في مجالات تؤثر في التطور الاقتصادي وتقدم التعليم وظهور أشكال جديدة في تنظيم العمل والممارسات الإدارية الجديدة وأخيراً وليس آخراً نجد التكنولوجيا الجديدة فيها تربة خصبة، وتوسط موقعها بين الشرق والغرب واتصالها بأسواق العالم بما فيها من بضائع وأفكار وأرضها ذات الروابط التقليدية، كل هذا يجعلها مكاناً مناسباً لدخول أفكار وتقنيات جديدة.

وتشير المعطيات المتاحة إلى أن تأثير المدينة الرئيسية على الأماكن الحضرية الأخرى والأماكن الريفية تزداد بدلاً من أن تقل. وهذا واقع ليس فقط في آسيا وأفريقيا بل أيضاً في أمريكا اللاتينية مما تقدم يكون بالإمكان تصوير المشكلة الحضرية التي تواجه البلاد النامية الراهنة من خلال مقارنتها بغيرها من البلدان المتقدمة في المراحل الأولى لنموها الحضري.

فبالمقارنة مع الكثير من البلاد المتطورة الآن وفي مرحلة مساوية في نموها الاقتصادي، نجد أن نسبة النمو السكاني في بلاد أمريكا اللاتينية وشرق أفريقا أعلى بكثير بل هي أعلى مما كان متوقعاً بشكل عام، ومع الاعتراف بحقيقة أن هناك بعض القطاعات الإنتاج القومي قد تمكنت من تحقيق وتسجيل معدلات للنمو تزيد على معدلات الزيادة السكانية، إلا أنها كانت ولسوء الحظ مجالات قليلة وهامشية. ففي الوقت الذي اتسمت فيه بعض أنشطة الإنتاج الصناعي وبعض الأنشطة الأخرى ذات التوجيه الحضري بنسب أكثر سرعة من الناتج القومي الكلي إلا أن الإنتاج الزراعي كان للأسف أكثر بطئاً.

وكان صغر الحجم الكلي للقطاع الصناعي وما يرتبط به من القطاعات الاقتصادية الأخرى في شرق أفريقيا، كما كان استعمال وسائل رأس المال المكثف نسبياً في عمليات التشغيل يعني أن معدلات النمو في العمالة غير الزراعية أكثر بطئاً وانخفاضاً بالمقارنة مع النمو في القوة العاملة المحتملة أي تلك الجماعة العمرية سنة 15 – 45 سنة.

ومع تزايد الضغط العام للسكان في سن العمل على الأرض الزراعية والالتزام بالقيود الفنية وقيود التسويق التي تحول دون التوسع في الإنتاج والإنتاجية الزراعية اضطرت الأعداد المتزايدة من السكان للبحث عن فرص بديلة للعمل في المدينة، ومن هنا كان هناك باستمرار هوة ساحقة بين معدلات النمو في العمالة الحضرية وبين معدلات زيادة الهجرة خارج الريف وبالتالي باءت كل المحاولات التي بذلت لتحقيق التوازن بين زيادة عرض فرص العمل في مواجهة تلك الزيادة في الأيدى العاملة بالفشل الذريع وذلك لسببين أولهما: ثبات مستويات الأجور المحافظ عليها بطريقة غير طبيعية في معظم المراكز الحضرية وذلك لأسباب سياسية في المقام الأول. أما الثاني فيتمثل في سوء الأحوال السائدة في المناطق الريفية هذا إلى جانب ما كشف عنه السكان من اتجاه للتفضيل، أن يكون الإنسان فقيراً في المدينة عن أن يكون فقيراً في الريف خاصة إذا كانت هناك إمكانية توفر فرص عمل له نسبة مرتفعة من الأجر، وإذا كانت هناك زيادة في احتمال تحسين الخدمات والمرافق ونوع من دعم المجتمع المحلي وزيادة التحرر من الأعراف التقليدية.

ومع أن توفر العائد الاقتصادي المحلي "المتوقع" في كل من المدينة والريف، أمر لم يتحقق إلا بنسب ضئيلة، إلا أن المهاجرين كانوا يميلون إلى الرغبة في الانتفاع بمزية الفرصة الواسعة في المدينة، وهذا هو الحال في المدن "الرئيسية" كالعواصم أو المتروبوليتان التي يتحول إليها النسبة الأكبر من المهاجرين.